

أكد دعم دمشق الكامل للرئيس مادورو ورفضها التدخلات الأميركية في شؤون فنزويلا الجعفري: سورية أفشلت مخططات التآمر التدميرية عليها

وكالات

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري، أمس، أن بعض دول حركة عدم الانحياز تعاونوا مع أعدائها لتدمير سورية ولكن سورية أفشلت مخططاتها التدميرية، مشيراً إلى أن أميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا التي تنتهك القرارات الأممية تستخدم الأمم المتحدة لخدمة أجدانها التدخلية وتحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعوب والدول.

وقال الجعفري في بيان خلال الاجتماع الطارئ لمنتدى تنسيق دول حركة عدم الانحياز: إن دول حركة عدم الانحياز اتفقت منذ مؤتمر بانونغ (١٩٥٥) وبلغراد (١٩٦١) على تحقيق عالم أكثر أمناً يسوده السلام والعدالة والتضامن والتعاون ويقوم على أساس مبادئ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها والمساواة فيما بينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن العدوان أو استخدام القوة والتطويق بها وعلى حل المنازعات بالطرق السلمية وكلها مبادئ تسمى المبادئ التاريخية العشرة المؤسسة للحركة إلا أن بعض أعضاء هذه الحركة خرجوا عن تلك المبادئ بذرائع واهية تخالف مبادئ الحركة وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ما أدى إلى التأثير بشكل سلبي على الدور التاريخي لحركة عدم الانحياز، بحسب وكالة «سانا» للأنباء.

ولفت الجعفري إلى أن عدم قدرة حركة عدم الانحياز على فرض مبادئها العشرة في العلاقات الدولية أدى إلى وقوع ضحايا وكانت سورية إحداهما لأن بعض دول المنظمة تعاونت مع أعدائها لتدمير سورية واليوم يرومون الشيء ذاته في فنزويلا تحت ذرائع وحجج واهية فهم يريدون تدمير فنزويلا لكنهم سيفشلون مثلما أفشلت سورية مخططاتهم التدميرية.

وأشار الجعفري إلى أن مجلس الأمن اعتمد حتى الآن ٣٠ قراراً حول الأزمة في سورية وكل هذه القرارات تؤكد على استقلال الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية إلا أن العديد من الدول التي صوتت لمصلحة تلك القرارات كانت أول من انتهكها متسائلاً ماذا تفعل القوات الأميركية والفرنسية والبريطانية والتركية في سورية إذن فالشككة أن هذه الدول تستخدم الأمم المتحدة لخدمة أجدانها التدخلية وتحقيق مصالحها على حساب مصالح الشعوب والدول.

ولفت إلى أن سورية تترك المامرة التي تجري بحق فنزويلا وتتفهم ما يجري فيها وغايات أعضائها، فهم يريدون سرقة ثرواتها وتغيير مواقفها الإستراتيجية، لافتاً إلى أن أكثر ما يزعم أعداء فنزويلا هو النزعة الاستقلالية التحررية المتجذرة في تاريخ هذا البلد والتي شدد عليها مؤسسو حركة عدم الانحياز.

وأكد الجعفري دعم سورية الكامل لحكومة الرئيس الفنزويلي الشرعي نيكولاس مادورو، وتضامنها مع قيادة شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية في الحفاظ على سيادة البلاد وإفشال المخططات العدوانية الهادفة إلى تغيير الحكومة الشرعية في هذا البلد، ورفضها القاطع للتدخلات الأميركية السافرة مع عدد آخر من الدول في الشؤون الداخلية لفنزويلا.

وشدد الجعفري على أن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي يحترم سيادة فنزويلا واستقلالها.

وشدد الجعفري على أن التطورات الأخيرة في جمهورية فنزويلا الصديقة لا تشكل بأي شكل من الأشكال تهديداً للسلام والأمن الدوليين وبالتالي فإن هذه التطورات لا تقع ضمن ولاية عمل مجلس الأمن ولا الجمعية العامة للأمم المتحدة فما يجري فيها هو شأن داخلي إلا أنهم يسعون لنقله إلى مجلس الأمن بحجة أن الوضع في فنزويلا يهدد السلم والأمن الدوليين.

وأشار إلى أن سورية على يقين بأن قيادة وحكومة وشعب فنزويلا الذين قاموا بزعات الهيمنة والغطرسة الأميركية هم اليوم أكثر قدرة على التصدي لهذه المامرة المتجددة وإسقاطها، والحفاظ على سيادة البلاد واستقلالها وإعادة الاستقرار إلى ربوعها.

الاحتلال الإسرائيلي أقر باعتدائه على القنيطرة في الذكرى الـ ٣٧ لقرار ضمهم تزايد لإصرار أهلنا في الجولان على تحريره



أهالي الجولان المحتل يؤكدون باستمرار على انتماهم لوطنهم الأم سورية (عن الإنترنت - أرشيف)

وتمسكهم بالهوية العربية السورية، مواصلي مسيرتهم النضالية ومقارعة الاحتلال وإجراءاته القمعية التعسفية حتى تحرير كل شبر من تراب الجولان. وبالتوافق مع ذكرى الإضراب، أقر رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالعدوان الذي القته جيشه منذ أيام على القنيطرة. وافترضت الأضرار على الماديات.

من المواقع المحيطة بقرى مجدل شمس وعين قنية وبقعانا ومسعدة والذي يهدف إلى تهجيرهم من قراهم ومصادرة أراضيهم بالقوة. ومهما أوغل الاحتلال في ممارساته وإجراءاته وقراراته الباطلة المرفوضة، سيبقى أهلنا في الجولان السوري المحتل على العهد يجذبون في كل مناسبة انتماهم لوطنهم الأم سورية

أرض سورية. ورغم القمع والاعتقالات وعمليات التنكيل وكل الممارسات الجائرة على مدى أكثر من ٥٠ عاماً من الاحتلال، بحسب «سانا»، واصل أهالي الجولان تصديهم لكل مخططاته والتي كان آخرها ما يسمى «انتخابات المجالس المحلية»، حيث قاموا في تشرين الأول الماضي بإحراق البطاقات

قرار البرلمان العربي بخصوص الأراضي السورية المحتلة يلاقي ترحيباً

خرزل: خطوة صديحة.. وصالح: محل مباركة وتقدير

سليفا زروق

السوري المحتل بالحقيقة، وعبر عن الشارع العربي الذي هو عماد الشعب السوري وقيادته، على عكس الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية». ورأى خزل، أن تحركات البرلمان العربي تجاه سورية، سوف تعزز صراحة القائمين على البلدان العربية خاصة في هذه الظروف، وقال: «كتواب سوريين ندعو لوحدة الصف العربي لأن استهداف سورية هو استهداف للوطن العربي كاملاً، ونحن نؤمن لأن يكون تحرك البرلمان العربي، نقطة بداية انطلاق حقيقية للتضامن العربي».

ربط مدير مكتب شؤون الجولان المحتل في رئاسة مجلس الوزراء، بين قرار البرلمان العربي ومرور الذكرى ٣٧ لرفض قرار «الضم الإسرائيلي»، ورفض «الهوية الإسرائيلية».

وأشار صالح إلى أن هذا التوقيت هو توقيت حساس وديق في ظل العيود الإسرائيلي بمزيد من الإجراءات التصديفية، وسعيها لدى واشنطن للاعتراف بسيادة كيان الاحتلال على الجولان، معتبراً أنه وفي حال غياب موقف عربي واضح وقوي، سوف تسعى «إسرائيل» لكسب هذا الاعتراف، وسوف تتاله من قبل الأميركيين لأنهم ذاهبون بدعم الاحتلال إلى أبعد مدى.

ووصف صالح، القرار العربي بالخطوة الجيدة والإيجابية، في اتجاه دعم صمود سورية وحققها في استرجاع الجولان، ودعم أهلنا بالجولان في تصديهم للمشاريع الصهيونية.

وأشار إلى أن مطالبة القرار الكونغرس الأميركي بعدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، هي خطوة إيجابية أيضاً، «مع اعتقادنا بأنها لن تأتي بنتائج لكون الأميركيين ينساقون وراء اللوبي الصهيوني، وكما فعلوا بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل»، فإنه سينساقون وراء المطالبات الإسرائيلية بالاعتراف بسيادتهم على الجولان.

وصف عضو مجلس الشعب خالد خزل، قرار البرلمان العربي بخصوص التصدي الحازم لكافة مخططات «إسرائيل» في الجولان، بالخطوة الصحيحة، في حين اعتبر مدير مكتب شؤون الجولان المحتل في رئاسة مجلس الوزراء مدحت صالح، أن القرار «خطوة جيدة وإيجابية»، في دعم صمود سورية وحققها باسترجاع أراضيها.

وفي تصريح له «الوطن»، أشار خزل إلى توقيع إصدار قرار البرلمان العربي، ووصفه ب«المهم ويأتيه خطوة صديحة بالتوقيت الصحيح ولو أنها جاءت متأخرة»، حيث يتزامن مع بدء عودة السفارات العربية إلى دمشق، وذلك في ظل صمود الشعب السوري بوجه ما خطط له وانتصاره في حربه على الإرهاب، وهو يتزامن أيضاً مع ذكرى القرار «الإسرائيلي» المشؤوم ب«ضم الجولان»، والذي يصادف يوم ١٤ من شباط.

وأشار إلى أن ما يلفت في هذا القرار هو تأكيد على قرارات اللجنة ومجلس الأمن الدولي فيما يخص الجولان أي القرارين ٢٢٤ و٣٢٨، وأيضاً استناده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي رفضت قرار ضم الجولان.

وقال «البرلمان العربي الذي يمثل الشارع العربي، نطق بمواقفه الأخيرة وموقفه الواضح اتجاه الجولان

ووقر إعلان الإضراب قامت قوات الاحتلال بقرص حصار عسكري شامل على القرى والبلدات في الجولان ومنعت وصول المواد الغذائية وقطعت الكهرباء عن الأهالي في محاولة للتعطيم على ما يجري وعزلهم عن العالم الخارجي في محاولة منها للضغط عليهم وإجبارهم على إنهاء الإضراب والقبول بقوانينها كما عمدت إلى الاعتقال التعسفي لعشرات الشبان من أبناء الجولان بعد حملات مدهامة للبيوت وفرضت منع التجول في مختلف القرى.

أهالي الجولان العزل من جانبيهم، قابلو الحصار الجائر وضغوط الاحتلال بالصمود والمقاومة والتجذر في أرضهم وقراهم وخاضوا خلال فترة الإضراب مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال كان أهمها معركة الهوية التي جرت في الأول من نيسان عام ١٩٨٢ بعد أن اقتحمت قوات الاحتلال عدداً قري وتكلمت بسكانها، وبعد أكثر من خمسة أشهر من الإضراب اضطر كيان الاحتلال إلى الاستجابة لمطالب الأهالي والترحيل عن مخططاته العنصرية لفرض «الجنسية الإسرائيلية» على أبناء الجولان بالتوافق مع تأكيد الأمم المتحدة والكثير من الدول الحرة في العالم أن قرار «التكثيف الإسرائيلي» بضم الجولان باطل ولا أثر قانونياً له وأن الجولان

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولة

نظراً «لانتهاؤ السنة المالية ٢٠١٨ / ندعوكم لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولة وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٦ / ٢ / ٢٠١٩ في منزل وكيل المدير العام الكائن في دمشق- شارع الباكستان- مقابل البنك الدولي للتجارة والتمويل- جانب الطباع لديكيور.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- المصادقة على البيانات المالية للعام / ٢٠١٨ / وما قبل.
- زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة سورية والطلب من الشركاء تسديد حصصهم في هذه الزيادة خلال مدة تحددها الهيئة العامة ومناقشة اعتبار دين الشريك حسان العلي والبالغ ١٢٢,٦٣٦,٢٣٠ ل.س مشاركة منه في رأس مال الشركة.
- إعادة احتساب حصص الشركاء وفق رأسمال الشركة بعد الزيادة ومقدار مساهمة كل شريك وتفويض المدير العام للشركة بالتعاقد مع مكتب محاسب قانوني لتنفيذ مضمون ما ذكر.
- ما يستجد من أمور.

المدير العام

أكدت أنها ستدعم سورية في تحرير جميع أراضيها عشية «سوتشي».. روسيا: لا بقاء لبؤرة للإرهاب في إدلب

وكالات

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: إن «تنظيم جبهة النصرة الإرهابي سيطر على ٩٠ بالمئة من محافظة إدلب والاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول الماضي حول إدلب مؤقت، وتم تأكيد ذلك مرات عدة في الاجتماعات بين الجانبين الروسي والتركي».

وشدد لافروف على أن إنشاء منطقة «خضف التصعيد» في إدلب وفقاً لاتفاق إدلب، لا يعني السماح ببقاء جيوب إرهابية فيها بل يجب القضاء على تلك الجيوب.

وأكد «استمرار دعم بلاده للدولة السورية والجيش العربي السوري حتى تحرير جميع الأراضي السورية من التنظيمات الإرهابية»، ولف لافروف، إلى أن بعض الدول الغربية تعزل إدلب عن عمل لجنة مناقشة الدستور، مبيناً أن اجتماع رؤساء الدول الضامنة لعملية أستانا «روسيا وإيران وتركيا» المقرر في سوتشي اليوم سيناقش مسألة لجنة مناقشة الدستور.

وقبل أيام قال لافروف: إن العمل على تشكيل اللجنة الدستورية قارب على الانتهاء، موضحاً أن هناك مساراً سياسياً طرحت في إطاره روسيا وتركيا وإيران مبادرة لتشكيل اللجنة الدستورية، بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي عقد العام الماضي في سوتشي، وأن العمل على تشكيل اللجنة شارف على الانتهاء.

وأكد لافروف في المؤتمر أمس أن بلاده ستدعم

عشية «قمة سوتشي» التي ستعقد رؤساء الدول الثلاثة الضامنة لمسار أستانا، شددت روسيا على أن «اتفاق إدلب»، مؤقت، وأنه «لا يمكن السماح ببقاء لبؤرة للإرهاب في المنطقة التي يشملها»، وأنها ستدعم سورية في تحرير كافة أراضيها.

ومن المقرر أن تعقد اليوم في منتجع سوتشي قمة ثلاثية تجمع رئيسي روسيا فلاديمير بوتين وإيران حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وهي الدول الضامنة لمسار أستانا حول سورية، وسط تأكيدات بأن القمة ستتركز على ثلاثة ملفات وهي الوضع في إدلب التي سيطر على أغلبها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، والثاني الانسحاب الأميركي المرتقب من سورية، والثالث مسألة تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري.

وبينما تدعم روسيا وإيران سورية في حربها ضد الإرهاب، تعتبر تركيا الضامن للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة المنتشرة في شمال غرب البلاد.

وبعد مشاور موسك مع دمشق، أعلن كل من بوتين وأردوغان، من سوتشي في أيلول الفائت، عن «اتفاق إدلب»، الذي لم تتمكن أنقرة من الالتزام بتعهداتها حياله بصفتها ضامناً للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة.

وخلال مؤتمر صحفي مع وزير خارجية ليسوتو، لبيسغو ماكغوفي، في سوتشي أمس،